

هذا الاتجاه، فذلك يعني ان الليكود قد نجح في مهمته، أي احداث انقلاب في السلطات المحلية» (هأرتس، ١٩٨٩/٣/١).

والانقلاب الذي عناه أحد الاعمدة الرئيسية في هذا الانجاز الحاسم حدث، بالضبط، في المدن الكبيرة في اسرائيل، التي شهدت، مع نهاية الانتخابات البلدية، انقلاباً في موازين القوى. ففي حين كان المعراخ (العمل ومبام) يسيطر على ستة مدن كبيرة (حيفا وحولون ورمات غان وبيتح تكفا وبات يام وبئر السبع)، كان الليكود يترأس مدينتي (تل - أبيب وبتانيا) فقط، في حين اقتصر نفوذ المتدينين على معقلهم (بني براك)، وترأس تيدي كوليك (معراخ) قائمة مستقلة في القدس. وبتنتيجة الانتخابات الاخيرة سقطت بيتح تكفا (ام المستعمرات اليهودية وحصن المعراخ التاريخي) وبئر السبع ورمات غان وحولون في يد الليكود، الذي احتفظ، أيضاً، بتل - أبيب وبتانيا (ستة مدن رئيسية)، في حين احتفظ المعراخ، بصعوبة بالغة، برئاسة بلدية حيفا، التي بقيت، بالتالي، «حمراء»، وانتقلت بات يام الى رئيس مجلس مستقل يميل الى المعراخ، كما هو حال تيدي كوليك في القدس، وسيطر المتدينون، كالعادة، على بني براك.

ولكن الانقلاب لم يتوقف عند هذا الحد. فقد عزز الليكود مواقفه في هرتسليا وكريات شمونا وبتانيا واللد وغيرها؛ كما استعاد أسدود التي كان فقدتها قبل حوالي عشر سنوات للمعراخ. وفي المقابل، خسر الليكود رחوفوت التي سيطر عليها، لأول مرة، حزب العمل. وفي حيفا، انخفض تأييد مرشح العمل رئيس المجلس البلدي، ارييه غورنيل، من ٦٤ بالمئة الى ٤٢ بالمئة، وانخفض عدد مندوبي العمل في المجلس من ١٣ عضواً الى عشرة أعضاء، في حين سجل مرشح الليكود نسبة ٣٨ بالمئة من الاصوات تقريباً، ورفع الليكود عدد ممثليه في المجلس من ستة الى ثمانية. وتميزت الانتخابات البلدية في حيفا بالتوتر الشديد وتوجيه الاتهامات الى نشيطي حزب العمل بالتجاوزات والتلاعب في صناديق الاقتراع، الى حد الطلب، على لسان الوزير ارنس، بضرورة اجراء تحقيق قضائي والغاء نتيجة الانتخابات في حيفا (معاريف، ١٩٨٩/٣/٣).

وفي القدس، وعلى الرغم من فوز تيدي

(هأرتس، ١٩٨٩/٣/٢).

وتبين من الحصيلة النهائية لفرز الاصوات، بعد الجولة الثانية من الانتخابات، في ١٤/٣/١٩٨٩، ان الليكود تمكن من قلب ميزان القوى لصالحه في مجالس السلطات المحلية اليهودية، حيث فاز برئاسة ٥٧ مجلساً (٢٦ في انتخابات العام ١٩٨٣)، مقابل فوز العمل برئاسة ٢٨ مجلساً فقط (٥٢ في انتخابات العام ١٩٨٣)، أي بنسبة ١:٢ لصالح الليكود. كما رفع الليكود عدد ممثليه في المجالس البلدية والمحلية من ٣٠٨ اعضاء الى حوالي ٤٥٠ عضواً. وحقق الليكود، أيضاً، تقدماً في القطاع العربي، حيث تمكن من الفوز برئاسة تسعة مجالس، مقابل مجلس واحد في انتخابات العام ١٩٨٣ (يديعوت احرونوت، ١٦/٣/١٩٨٩).

والى جانب لغة الارقام المجردة، فان خارطة المجالس التي فاز بها الليكود تشير الى انتشار نفوذه جغرافياً في مختلف المناطق، بما في ذلك الجليل والسهل الساحلي والنقب. ويبلغ عدد السكان في المراكز التابعة لليكود حوالي ١,٤ مليون شخص، مقابل حوالي ٧٥٠ ألف شخص لحزب العمل.

هذه النتائج الحاسمة اثارت ردود فعل متباينة في أوساط الليكود والعمل، على حد سواء. فبينما اندفع اعضاء الليكود ومؤيديه في احتفالات صاخبة، وتبادل عبارات التهنية والمديح، سادت أجواء الاحباط والوجوم في مراكز حزب العمل، وتبادل زعمائه الاتهامات بشأن مسؤولية الفشل، وارتفعت الاصوات مطالبة بتغيير زعامة الحزب والتحقيق في أسباب هذا الفشل، وكيفية معالجته.

ويبدو ان النجاح الذي حققه الليكود كان مفاجئاً حتى لصانعي ذلك النجاح، وهم، بالتحديد، شامير (زعيم الليكود ورئيس الحكومة) وموشي ارنس (رئيس سكرتارية الليكود ووزير الخارجية) وعضو الكنيست دافيد ماغين (رئيس هيئة الانتخابات المحلية في الليكود). وكانت كلمات ارنس، في الساعات الاولى من صباح ١/٣/١٩٨٩، ترجمة حقيقية لتلك المفاجأة، حين اعتبر النتائج «انتصاراً كبيراً لليكود، فاق جميع تصوراتنا». وأضاف، انه «راضٍ، تماماً، عن النتائج الالوية. واذا استمر